كتيب الكوتا : عشرون سؤال وجواب حول الكوتا النسائية.

إعداد : خديجة حباشنة أبو علي

2003

السؤال الأول : ما هي الكوتا ؟

كوتا في الأصل كلمة لاتينية، وهي شائعة الاستخدام في العالم بلفظها الأصلي كوتا. ومعناها في اللغة العربية حصة أو نصيب. والحصة تعبير معروف ويستخدم في حياتنا اليومية لتوزيع المصروف على الأبناء كل حسب سنه واحتياجاته. وكذلك في توزيع الماء على أراضي الفلاحين حيث يكون لكل فلاح حصة من الماء المتوفر في القرية أو البلدة حسب مساحة الأرض ونوع المزروعات، فيكون لكل فلاح حصة أو نصيب من الماء لري مزروعاته . وهذا التوزيع على حصص يسمى المحاصصة، ويستخدم في توزيع المال أو الغلال أو العمل على حصص لكل فرد أو مجموعة حصة، كأن توزع الأم الأعمال المنزلية على أفراد الأسرة فيكون لكل فرد في الأسرة دور ونصيب من العمل. ويطلق على هذا النوع من التوزيع أيضاً نظام الكوتا. ويستخدم هذا النظام أيضاً في التمثيل السياسي.

السؤال الثاني: لماذا تطالب المنظمات النسائية بكوتا للمرأة في مقاعد المجلس التشريعي (البرلمان)؟

يعيش المجتمع الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي ظروف سياسية واقتصادية صعبة، وهو يحتاج إلى جهود كبيرة لمواجهة المشاكل الناتجة عن استمرار الاحتلال. وتشعر النساء بمسؤولية تجاه هذه المشاكل، وتريد المشاركة في حل هذه المشاكل وفي إعادة بناء مجتمعها. ورغم أن التقاليد الاجتماعية في المجتمع الفلسطيني العربي كانت تحصر مسؤولية المرأة في البيت إلا أن النساء ومع تطور الحياة في المجتمع بدأت تدخل ميادين العلم والعمل، كما شاركت في النضال الوطني منذ بدايات القرن الماضي وفي جميع المراحل. وقد أصبح لدى المرأة خبرات جيدة للمشاركة في جميع أنواع العمل بما فيها العمل السياسي، لكن المجتمع لا يزال ينظر نظرة تقليدية بأن العمل السياسي مهمة الرجال فقط، فتكون فرص انتخاب النساء التي تترشح للانتخابات قليلة. لذلك تطالب المنظمات النسائية بتخصيص حصة لا تقل عن 20% من مقاعد المجلس التشريعي للنساء، لكي يكون تتمثل المرأة بعدد كاف من الأعضاء، يمكنها من التحرك الفعال والتأثير في القرارات والسياسات ذات الأهمية. وليكون دورها في الحياة السياسية الفلسطينية واضحاً وملموساً.

السؤال الثالث : لماذا من الضروري ضمان وجود عدد كاف من النساء في البرلمان بواسطة الكوتا ؟

مع تطور المجتمع وتزايد عدد السكان، تزداد حاجات المجتمع وتتنوع أكثر، مما يتطلب جهود أكبر وطاقات ومهارات متنوعة. أن التجارب التي تعيشها النساء في مواجهة ظروف الحياة في المجتمع تتيح لها الإطلاع والاهتمام بجوانب وتفاصيل كثيرة من حياة المجتمع لا يتاح للرجال الإطلاع عليها أو الاهتمام بها كما تفعل النساء. وقد ثبت من خلال التجارب والدراسات بأن للنساء نظرة خاصة ومهارات مهمة في إدارة شؤون الحياة لا يستفاد منها بالشكل الصحيح، وخاصة بعد تطور قدرات النساء من خلال دخولهن مجالات التعليم والعمل المختلفة. وقد بدأ العالم يكتشف هذه الحقيقة بعد تعثر خطط التنمية في المجتمعات النامية، واعتبر عدم الاستفادة من جهود ومهارات النساء ونظرتهن

الخاصة هدراً في طاقة المجتمع، وسبباً رئيسياً في فشل خطط التنمية وتأخر المجتمع عن ركب التقدم. ولذلك كرس المجتمع الدولي ربع القرن الأخير من القرن العشرين للنهوض بمكانة المرأة وتطوير مشاركتها في رسم سياسات المجتمع وفي جميع مجالات التنمية. ولأن عدد قليل من النساء لا يكفي لإحداث التأثير والتغيير اللازم أصبح مطلباً أساسياً أن تضع الحكومات خطط وتشريعات خاصة لزيادة نسبة مشاركة النساء في مواقع القرار. والمجتمع الفلسطيني بشكل خاص، أحوج ما يكون لتجنب الهدر في إمكانيات وطاقات النساء والاستفادة منها، لمواجهة آثار الاحتلال وإعادة البناء.

السؤال الرابع : منذ بداية دخول وتشكيل السلطة الوطنية، تطالب النساء الفلسطينيات بالمساواة بين المرأة والرجل، فهل تتناسب المطالبة بالكوتا مع المطالبة بالمساواة، أم تتناقض معها لأنها نوع من أنواع التمييز كما يقول البعض؟.

في المجتمع الذي تعود لعهود طويلة على النظر للمرأة على أنها أقل شأناً من الرجل، من الصعب تحقيق المساواة بمجرد المناداة بها أو الاكتفاء بوضعها كنص في الدستور وقوانين وتشريعات البلاد. ولذلك من الضروري بذل جهود ووضع خطط وآليات خاصة لتحقيقها. وقد طالبت الاتفاقيات الدولية الحكومات بضرورة اتخاذ تدابير وإجراءات لفترات معينة، أطلقت عليها التدخل الإيجابي من أجل التعجيل بالمساواة بين المرأة والرجل. ومن هذه التدابير الإجراءات تخصيص كوتا للنساء في الوظائف العامة ومواقع صنع القرار، مثل المجلس التشريعي أو البرلمان. حتى يعتاد المجتمع على وجود المرأة في هذه المواقع بعدد كاف، فتصبح مشاركتها أمراً واقعاً وملموساً، مما يساعد في تغيير نظرة المجتمع للمرأة والاقتراب من النظرة المتساوية.

السؤال الخامس : يناضل شعبنا الفلسطيني إلى التحرر من الاحتلال والاستقلال وبناء دولة ديمقراطية، ويقال أن اعتماد الكوتا لا يتناسب مع الديمقراطية بل يتناقض معها، ما مدى صحة هذا الكلام ؟

الديمقراطية في الأصل تعني حكم الشعب، والدولة الديمقراطية هي التي تبنى على القانون، بل أنها تعرف بدولة القانون. مثل الدستور الذي يعتبر أهم القوانين في الدولة، لأنه القانون الأساس الذي يصون مبدأ المساواة لجميع المواطنين في الحريات الخاصة والعامة وفي الحقوق والواجبات. و توضع على أساسه باقي القوانين والتشريعات التي تنظم حياة وعلاقات الأفراد ومؤسسات الدولة. ومن بين هذه القوانين قانون الانتخاب الذي يلعب دوراً هاماً في إرساء أسس الديمقراطية، وخاصة في حالة الدول الحديثة الاستقلال أو التي تعيش مرحلة تحول نحو الديمقراطية.لأنه القانون الذي ينظم أساليب تداول الحكم في البلاد، وينظم فرص مشاركة فئات ومؤسسات ومنظمات المجتمع في الحكم. وليس هنالك شكل مثالي محدد لقانون الانتخاب، فكل بلد يضع القانون الذي يتناسب مع الواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي في المجتمع، ويتم تعديله بين حين وآخر ليتناسب مع تطور المجتمع. ولذلك يكون من المطلوب في هذا القانون أن يضع آليات مثل الكوتا ليتيح المجال للفئات الأقل حظاً وإمكانية للمشاركة في الحكم، في الدول الحديثة الاستقلال أو في بداية تحولها الديمقراطي كما في بلدنا فلسطين. وهكذا فإن اعتماد الكوتا كإجراء مؤقت للمسيحيين وللنساء في قانون الانتخاب الفلسطيني بسبب ضعف فرصها في الفوز، يعتبر خطوة ضرورية لضمان تمثيلها وخطوة باتجاه الديمقراطية. فالديمقراطية عملية طويلة لا تتحقق دفعة واحدة، بل تحتاج لوقت وآليات وجهود حثيثة ومنظمة من كافة منظمات ومؤسسات المجتمع الأهلية والرسمية.

السؤال السادس : يقال أن الكوتا تستخدم لإعطاء فرصة لتمثيل الأقليات لأن فرصها في الفوز ضعيفة، ولكن المرأة ليست أقلية بل هي تشكل نصف المجتمع،ألا تعتبر المطالبة بالكوتا للنساء انتقاص لقيمة المرأة؟

تستخدم الكوتا في الحقيقة لمساعدة الفئات الأقل حظاً في المجتمع ومنهم الأقليات، وقد استخدمت لمساعدة السود في أميركا غي عقد الستينات بسبب وجود تمييز عنصري من البيض ضدهم، باعتماد نسبة للسود في الوظائف الحكومية وفي المقاعد الجامعية، وبدون الكوتا لم يكن ممكنا أن يحصل الطلبة السود على فرص في التعليم الجامعي أو أن يحصلوا على فرص عمل. وقد استخدمت في مصر في عهد عبد الناصر للفلاحين بالإضافة للنساء لأن الفلاحين كانوا مسحوقين في العهد الملكي حيث كان الإقطاعيين يملكون الأراضي والفلاحين يعملون فيها بقوتهم. وفي فلسطين استخدمت الكوتا للمسيحيين لأنهم أقلية ويصعب أن يكون لهم تمثيل بدون تخصيص مقاعد لهم. أما بالنسبة للنساء وبالرغم من كونهن نصف المجتمع إلا أنهن أقلية سياسية واقتصادية بسبب وجود تمييز ضد المرأة ونظرة تقليدية لا تعتبر القيادة السياسية من صلب عملها، مما يجعل قدرة النساء أقل في المنافسة والفوز. لذلك فإن اعتماد الكوتا للنساء أمر ضروري لضمان تمثيلها وتطوير فرصتها في المشاركة، مما يلعب دوراً في تعزيز قيمتها في المجتمع. إن استمرار حالة التمييز القائمة والنظرة التقليدية للمرأة هي التي تنتقص من قيمة المرأة ومكانتها في المجتمع.

السؤال السابع : ألا يمكن أن تترشح النساء مثل الرجال، فتصل المرأة للمشاركة في صنع القرار بكفاءتها، وتتطور مشاركة النساء بشكل طبيعي مع تطور المجتمع وبدون الكوتا ؟ خاصة وأن قانون الانتخاب يساوي بين المرأة والرجل كناخبين وكمرشحين ؟

المشكلة هنا أن المساواة التي يقر بها قانون الانتخاب موجودة على الورق فقط وليست موجودة في الواقع بعد، ونظرة المجتمع التقليدية للمرأة لا تزال موجودة وتحتاج إلى وقت طويل لتتغير، وإمكانيات المرأة للمنافسة غير متساوية مع إمكانيات الرجل، حيث تتوفر لدى الرجل المرشح إمكانيات مادية وعائلية وعلاقات سياسية أكبر. ونحن نعلم أن الكفاءة وحدها بدون هذه الإمكانيات لا تقدر على المنافسة، مما يجعل قدرة المرأة على المنافسة أقل من قدرة الرجل. من غير الممكن للنساء الفوز في منافسة على أسس متساوية بإمكانيات غير متساوية، لذلك من الضروري اعتماد كوتا للنساء لمواجهة الخلل الموجود في الواقع نتيجة للتمييز بين المرأة والرجل لعهود طويلة. ومساعدة النساء القديرات من مناطق وفئات مختلفة في الوصول لمواقع القرار ولا يظل الوصول لهذه المواقع محصوراً بالنخبة النسائية المحظوظة.

السؤال الثامن : هل هنالك بلاد عربية تستخدم الكوتا لتطوير مشاركة المرأة في البرلمان ؟

أول بلد عربي استخدم نظام الكوتا لتطوير مشاركة النساء هو مصر في عهد الرئيس عبد الناصر، بعد نجاح الثورة المصرية وزوال النظام الملكي، وفي أول تعديل للدستور عام 1964، نص ا لدستور المصري على اعتماد حصص للفئات التي كانت مغبونة أثناء العهد الملكي ومن بينها النساء. وتعتمد الكوتا لزيادة تمثيل النساء في البرلمان في بلاد كثيرة نامية ومتقدمة، مثل بنغلادش والباكستان وتايوان وجنوب إفريقيا وألمانيا والسويد ودول أخرى كثيرة.وتختلف طريقة اعتماد نظام الكوتا من بلد إلى بلد تبعاً لتطور الظروف السياسية والاجتماعية في كل بلد. ومؤخراً اعتمد بلدين عربيين هما المغرب والأردن نظام الكوتا لدعم مشاركة النساء في الانتخابات والفوز بمقاعد في البرلمان بنسب

تتماشى مع ظروفها. وبذلك أرتفع عدد مقاعد النساء في البرلمان المغربي من مقعدين 2 إلى 35 مقعد. وتمكنت المرأة الأردنية من الحصول على ستة 6 مقاعد في البرلمان في الانتخابات الأخيرة 2003، بعد أن فشلت أي من المرشحات ال 17 من الفوز بمقعد في دورة انتخابات عام 1997.

السؤال التاسع : في حال اعتماد كوتا للنساء هل يتم الفوز بالانتخاب؟ أم بدون انتخاب كما يعتقد البعض؟

تفوز النساء بواسطة الكوتا عن طريق الانتخاب ولكن بالتنافس على نسبة محددة ومضمونة من المقاعد للنساء في الدوائر أو في قوائم الأحزاب والقوى السياسية. ونضرب مثلاً: لو افترضنا تقسيم البلاد إلى عشرة دوائر وكان لكل دائرة عشرة مقاعد و خصص مقعدين أو ثلاثة للنساء في كل دائرة، فإن النساء المرشحات تتنافس على هذه المقاعد المخصصة للنساء، ويتنافس المرشحين الرجال على بقية المقاعد في الدائرة. وبهذا تتنافس المرشحات من النساء مع النساء وليس مع المرشحين الرجال، مما يجعل ظروف التنافس أكثر عدالة. ويصوت المقترعين والمقترعات للمرشحة التي يجدونها مناسبة وقادرة أكثر من غيرها برأيهم للتعبير عن احتياجاتهم وتحقيق مطالبهم، وتفوز المرشحات الحاصلات على أعلى أعداد من الأصوات من بين المرشحات النساء.

السؤال العاشر : هل هنالك سلبيات أو مضار لاستخدام الكوتا، كما يقول البعض؟

لا يوجد ضرر بمعنى الضرر يلحق بالمجتمع من جراء استخدام الكوتا، ولكن يخشى في حال اعتماد الكوتا أن تعتمد النساء عليها ولا تبذل جهود كافية لتطوير إمكانياتها. كما يخشى أن تثبت نسبة مشاركة المرأة بنسبة قليلة لا تتناسب مع كون النساء نصف المجتمع، إذ يحدث غالباً أن تعتمد كوتا بنسبة قليلة من المقاعد للنساء في البلاد النامية، حيث لا تسمح ظروف تطور المجتمع فيها باعتماد كوتا كبيرة. ويحدث هذا بشكل خاص في حال اعتماد الكوتا المغلقة، مما يجعل مشاركة النساء تثبت عند حد معين ولا تتطور مع تطور المجتمع وتطور أوضاع النساء فيه. ولذلك تطالب المنظمات النسائية الفلسطينية بالكوتا المفتوحة وكحد أدنى.

السؤال الحادي عشر : هل هنالك فوائد لاستخدام الكوتا ؟

نعم، يوجد فوائد عديدة للكوتا، يمكن تلخيصها بما يلي:
1 – تشجع عدد كبير من النساء للترشيح، وخوض تجربة التفاعل السياسي والمنافسة الانتخابية، وهذا بحد ذاته مفيد للتطور الديمقراطي، ويكسب النساء المرشحات خبرة في العمل السياسي وعمليات التعبئة والتأثير في المجتمع.
2 – إن ترشح عدد كبير من النساء أيضاً، يعطي المجتمع فرصة للتعرف على نماذج مختلفة من النساء وطرق تفكيرها والبرامج التي تطرحها، مما يساعد في تطوير نظرة المجتمع للمرأة، وفي تطوير التجربة الديمقراطية.
3 – وجود ضمانة لنجاح نسبة من النساء، يشجع الناخبين على الإدلاء بأصواتهم للمرأة، مما يساعد في تغيير النمط السائد الذي لا يفكر عادة بانتخاب المرأة، ويؤدي مع الوقت إلى تغيير في نظرة المجتمع تجاه المرأة.

4 – تتيح الكوتا المجال أمام النساء النشيطات والقادرات من جميع المناطق وجميع الشرائح الاجتماعية، للترشيح والتنافس واحتمال الفوز، ولا تحصره في نخبة من نساء المدن القادرات على الوصول لمواقع النفوذ والأضواء، مما يوسع قاعدة المشاركة النسائية من فئات وشرائح مختلفة.
5 – وصول عدد معقول من النساء عن طريق الكوتا، يساعد في إحداث تأثير في السياسيات والتشريعات لصالح الفئات ذات الاحتياجات الخاصة، مثل النساء في ظروف صعبة، والأطفال وكبار السن والمعوقين، بحكم خبرة المرأة الواسعة مع هذه الفئات، كما سيكون له أثر إيجابي في السياسات والموازنات التشريعات الخاصة بالتعليم والتربية والصحة والعمل والبيئة التي تقع في صلب العملية التنموية للمجتمع، حيث تعتبر هذه المجالات من الأولويات لدى المرأة.

السؤال الثاني عشر : يقال أن هنالك أنواع من الكوتا؟ ما هي هذه الأنواع ؟ وما الفرق بينها ؟

نعم يوجد أنواع من الكوتا، هي :
- **الكوتا النسائية المغلقة** : وهي الكوتا التي يسمح فيها للنساء بالترشيح فقط على المقاعد المخصصة للنساء، ولا يسمح للنساء بالترشيح للتنافس مع المرشحين الرجال على باقي المقاعد.

- **الكوتا المفتوحة :** وفيها يمكن للمرشحات الاختيار بين الترشيح للتنافس على مقاعد الكوتا المحددة للنساء، أو خارجها لمنافسة المرشحين الرجال على المقاعد الأخرى.
- **كوتا الحد الأدنى** : وهي التي يمكن أن يزيد عدد النساء الفائزات في الانتخابات عن الكوتا المحددة، فيما لو حصلت مرشحة أو أكثر على عدد كبير من الأصوات يمكنها من المنافسة مع الأصوات التي حصل عليها المرشحين الرجال.
- **كوتا الحد الأعلى :** و يتم الالتزام فيها بفوز العدد المحدد للكوتا من صاحبات أعلى الأصوات بين المرشحات، حتى لو حصلت بعض المرشحات على أصوات أعلى من أصوات المرشحين من الرجال. وبالتالي تبقى الحصة ثابتة.

السؤال الثالث عشر : ما هو أنسب أنواع الكوتا للمرأة الفلسطينية؟

ينصح الخبراء في مجال الانتخابات والديمقراطية والمطلعين على شؤون المجتمع الفلسطيني، وتجربة النساء الفلسطينيات، بالمطالبة ب **الكوتا المفتوحة بنسبة تتراوح حوالي 20% كحد أدنى.** حيث تتناسب هذه النسبة مع محصلة تطور المجتمع الفلسطيني ومشاركة النساء في مجمل الحراك الاجتماعي والسياسي والاقتصادي. وباعتبارها كوتا الحد الأدنى فإنها تسمح بإمكانية رفع نسبة تمثيل المرأة، لوجود عدد من النساء الفلسطينيات القادرات على المنافسة خارج نظام الكوتا.

السؤال الرابع عشر : ما هي نسبة تمثيل المرأة الفلسطينية الحالية في المجلس التشريعي، بالمقارنة مع نسب تمثيل النساء في برلمانات الدول العربية وفي دول العالم ؟

يوجد في المجلس التشريعي حالياً خمسة نساء من أصل 88 عضو أي بنسبة 5.6 %. وهي من النسب القليلة في العالم، حيث يبلغ معدل مشاركة النساء في برلمانات دول العالم 14.7%، وقريبة من معدل مشاركة النساء في برلمانات الدول العربية التي تبلغ 5.6%، علماً بأن نسبة تمثيل النساء

في جنوب إفريقيا ومنذ أول انتخابات في البلاد كانت 24.5%، حيث قام حزب المؤتمر الإفريقي باعتماد كوتا للنساء في قائمة مرشحيه بنسبة 25% حد أدنى، وقد ارتفعت النسبة إلى 29% في الانتخابات الأخيرة عام 2000. وأعلى نسبة تمثيل للمرأة في البلاد العربية هي في تونس، وتبلغ 11.5 %، وفي العالم هي في دول : السويد وفنلندا وهي تزيد عن 40%.

السؤال الخامس عشر : كيف يمكن الوصول إلى قرار اعتماد الكوتا ؟

يوجد عدة طرق لاعتماد نظام الكوتا، هي :
أولاً : عن طريق تحديد الأحزاب السياسية حصة أو نسبة للنساء من قوائم مرشحيها للانتخابات. وتكون هذه الطريقة ناجحة في البلاد التي يوجد بها أحزاب قوية قادرة على تداول السلطة عن طريق الانتخابات، ويكون لهذه الدول عادة قوانين انتخاب تعتمد النظام النسبي أي نظام القوائم التي تتبنى فيها الأحزاب برامج تعالج القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تهم المجتمع. وتحتاج هذه الطريقة لوجود حركة نسائية نشيطة وفعالة قادرة على إحداث ضغط على الأحزاب للقيام بهذا الإجراء، ووجود أحزاب مدركة لأهمية تطوير مشاركة النساء وقادرة على تبني مطالبها، كما حدث في ألمانيا وجنوب إفريقيا.

ثانياً :عن طريق الدستور أو قانون الانتخاب بحيث يتضمن نصاً واضحاً بتخصيص عدد أو نسبة معينة من مقاعد البرلمان للنساء. وتستخدم هذه الطريقة في حالة البلاد النامية المستقلة حديثاً أو البلاد التي تمر في مراحل تحول نحو نظام سياسي ديمقراطي، وتكون التجربة الحزبية فيها لا تزال ضعيفة وغير قادرة بعد على تداول السلطة. وهذه الطريقة أيضاً تتطلب وجود حركة نسائية منظمة ومدعومة من منظمات المجتمع المدني تعمل للضغط والتأثير على صانعي القرار في البلاد لتعديل قانون الانتخاب واعتماد كوتا للنساء فيه، كما يحدث في فلسطين حالياً، استعداداً للانتخابات التشريعية القادمة.

ثالثاً :عن طريق قرار من السلطة السياسية بإصدار مرسوم رئاسي أو ملكي، وهو ما يسمى بالإرادة السياسية، وتستخدم هذه الطريقة في حال وجود قيادة سياسية تجد مصلحة في تطوير أوضاع المرأة ودورها التنموي السياسي، وفي حال وجود أحزاب وقوى سياسية ضعيفة غير قادرة على تداول السلطة وتمثيل النساء في قوائمها. وكذلك في حال عدم قدرة منظمات المجتمع المدني على دعم الحركة النسائية والضغط معها لتحقيق مطالبها، أوفي حال صعوبة تجاوب النظام السياسي ككل بسلطاته المتعددة، مع حركة ومطالب المجتمع المدني لتعديل التشريعات. كما حدث في الأردن والمغرب.

السؤال السادس عشر : منذ مدة ونحن نسمع عن وجود تحرك من قبل منظمات المجتمع المدني (الأحزاب والتنظيمات السياسية والمنظمات الأهلية) بمذكرة تطالب بتعديل قانون الانتخاب من نظام الأغلبية الذي يقسم البلاد 16 دائرة، إلى النظام النسبي أو المختلط ليكون أكثر ديمقراطية. فما هو الفرق بين هذه الأنظمة؟

كما سبق وقلنا لا يوجد شكل محدد مثالي لقانون الانتخاب فكل بلد يضع قانونه الانتخابي تبعاً لظروفه السياسية والاجتماعية والاقتصادية. في بلدنا تم الإعداد للانتخابات الأولى عام 1996 بشكل سريع بعد دخول السلطة الوطنية، وخروج قوات الاحتلال من أراضي السلطة. وكانت الانتخابات موضع

خلاف بين الأحزاب والقوى السياسية الفلسطينية على خلفية الخلاف على اتفاقية أوسلو، بالإضافة لكونها حديثة العهد بالعمل علنياً في أوساط الشعب الفلسطيني. كما كانت الكثير من منظمات العمل الأهلي بما فيها المنظمات النسائية حديثة التأسيس، ولم يكن قد أنجز أي من القوانين والتشريعات الفلسطينية. لذلك كانت الأولوية لتمثيل مطالب الشعب على أساس المناطق الجغرافية أو ما يسمى بنظام الدوائر ويتم الفوز بالحصول على أعلى الأصوات الذي يعرف أيضاً بنظام الأغلبية. ولكن بعد مرور سبع سنوات على الانتخابات الأولى، فقد حدثت تطورات كثيرة، والمطلوب حالياً إجراء انتخابات تؤسس لقيام الدولة. من هنا يأتي الاهتمام بقانون انتخابي أكثر تطوراً ومناسباً لاحتياجات المجتمع في التطور الديمقراطي. وتطالب بعض منظمات المجتمع المدني باعتماد النظام النسبي لأن من شأنه أن يطور الحياة السياسية في البلاد، حيث تحتاج الأحزاب والقوى السياسية والاجتماعية لتلمس احتياجات ومطالب فئات المجتمع المختلفة ووضع برامجها على أساسها. إن تنافس القوى المختلفة في تلمس وتلبية احتياجات ومطالب المجتمع السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وفي اختيار مرشحيها من بين الشخصيات ذات المصداقية لينتخب الشعب من يجده مناسباً من بينها، يلعب دوراً في تطوير المفاهيم الديمقراطية وأسس الانتخاب على أساس البرامج الانتخابية للأحزاب وكفاءة مرشحيها، وليس كما في نظام الدوائر الذي يتم الانتخاب فيه على أسس شخصية ومحلية عائلية وعشائرية، وتكون إمكانية متابعة أداء ومحاسبة النواب أكثر صعوبة. حيث تقوم العلاقة مع النواب على أساس مصالح العائلة والعشيرة، مما ينمي ظاهرة المحسوبية والفساد الإداري والاقتصادي ، ويخل بمبدأ العمل على أساس الكفاءة واتباع النظم القانونية.
هذا وتلجأ بعض الدول للنظام المختلط، بحيث تقسم مقاعد البرلمان بنسب معينة 50% : 50% أو 40% : 60% أو غير ذلك، تكون نسبة منها موزعة تبعاً لتوزيع السكان على المناطق الجغرافية أو الدوائر تبعاً لنظام الأغلبية، ويتم التنافس على النسبة الأخرى من المقاعد عبر القوائم الحزبية أو الاجتماعية تبعاً للنظام النسبي. ويؤخذ بالنظام المختلط للجمع بين مزايا النظامين المذكورين، أي التمثيل الفردي للمناطق وتمثيل الأحزاب والقوى السياسية والاجتماعية. وترى أغلبية من منظمات المجتمع المدني الفلسطيني أن النظام المختلط هو الأنسب للمجتمع الفلسطيني في المرحلة الراهنة، حيث الحاجة للاهتمام بمطالب المناطق وضرورة فتح المجال للتعددية السياسية التي بدونها لا تكتمل الحياة السياسية والديمقراطية في البلاد.

السؤال السابع عشر : ما المقصود بالبرنامج الانتخابي للحزب أو للمرشح/ة؟

البرنامج الانتخابي هو المبادئ والأفكار التي يؤمن بها الحزب أو المرشح/ة ، وينطلق منها في فهمه ونظرته لقضايا المجتمع الملحة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما يضع على أساسها خطة عمل لمواجهة وحل المشاكل والقضايا التي يعاني منها المجتمع وتعيق استقراره وتقدمه، وبحيث تلبي الخطة حاجات ومطالب الناخبين ويعدهم أن يعمل على تنفيذها. وقد يركز الحزب أو المرشح/ة على قضية يعتقد أنها ذات أولوية للمجتمع، مثل قضية إزالة الاحتلال ومواجهة الآثار الناجمة عنه، أو التركيز على بناء المؤسسات الوطنية على أسس قانونية وديمقراطية، أو قد يركز على القضية الاقتصادية باعتبارها قضية جوهرية في حياة المجتمع. وقد يركز مرشح/ة على قضايا فئة اجتماعية باعتبارها فئة أساسية في المجتمع ويتوجه إليها، مثل فئة العمال أو الشباب أو النساء..الخ.

السؤال الثامن عشر: هل اعتماد نظام الكوتا وحده كاف لتطوير مشاركة المرأة ؟ أم أنه قد يؤدي لفوز نساء من حزب أو تنظيم قوي واحد ؟ وقد لا يكن قادرات على تمثيل قضايا المرأة والمجتمع ؟

الكوتا هي آلية تشجع النساء على الترشيح، كما تشجع الناخبين على انتخاب المرأة، لأنها توفر ضمانة لفوز عدد أو نسبة من النساء المرشحات، ولكي تكون الكوتا وسيلة فعالة لتطوير مشاركة حقيقية للمرأة، على المنظمات النسائية خاصة ومنظمات المجتمع المدني بشكل عام، أن تقوم بتنظيم جهودها لدعم مرشحات من ذوات الخبرة والكفاءة، وممن يتمتعن بمواصفات شخصية قيادية، وقادرة على فهم حاجات ومطالب المجتمع والفئات ذات الاحتياجات الخاصة. ولضمان فوز أكبر عدد ممكن من المرشحات القديرات، على المنظمات النسائية ومنظمات المجتمع المدني وضع برنامج عمل منظم لدعم المرشحات مادياً وإعلامياً وفي مجال التدريب والتعبئة، وكل ما يساعدهن في حملاتهن الانتخابية. إن وصول أكبر عدد ممكن من ذوات الكفاءة هو الخطوة الحقيقية لتطوير مشاركة فعالة للمرأة وتعديل نظرة المجتمع لمكانتها وأهمية دورها، والكوتا تفسح المجال أمام ذلك.

السؤال التاسع عشر : هل تستخدم الكوتا للتمثيل في الانتخابات البرلمانية فقط؟ أم تستخدم في مجالات أخرى؟

تستخدم الكوتا في جميع المجالات التي يحول التمييز فيها دون حصول فئة معينة من المواطنين على فرص كافية في التعليم أو العمل أوفي التمثيل السياسي وغير ذلك من الحقوق الأساسية للإنسان. وهي تستخدم للتعجيل في المساواة في الحصول على الفرص. ويمكن أن تعتمد كوتا للنساء ليس فقط في الانتخابات التشريعية، وإنما في الانتخابات المحلية وفي الإدارات الحكومية وفي المواقع الأكاديمية .. الخ. ويمكن أن تستخدم في توفير مقاعد جامعية لأبناء فئة اجتماعية لا يوجد لديها فرص كافية للحصول على المقاعد بالطريقة العادية كالبدو مثلاً.

السؤال العشرون : في حال اعتماد نظام الكوتا للنساء هل تبقى بشكل دائم ؟ أم أنها إجراء مؤقت ؟

يعتمد نظام الكوتا لمواجهة التمييز الواقع على بعض الفئات الأقل حظاً في المجتمع ومنها النساء، مما يضيق مجال الفرص أمامها. وهو يتبع كإجراء مؤقت لحين زوال ظروف التمييز الواقع عليها والنظرة السلبية لها. وفي حالة اعتماد الكوتا لزيادة فرصة النساء للمشاركة في البرلمان و في مواقع القرار، فإنه يساعد على كسر النمط التقليدي في النظر على أن العمل القيادي والسياسي حكر على الرجل، ويعتاد المجتمع على وجود المرأة في مواقع المسؤولية، بل وتقديرها. فقد أثبتت التجربة أن للمرأة أسلوب وطريقة خاصة في القيادة من حيث الشعور بالمسؤولية والتعاون مع الزملاء وفي العلاقات الإنسانية بين العاملين معها. ولذلك فأن استخدام الكوتا لمدة 10 سنوات مثلاً، سوف تساعد في تعديل النظرة السلبية للمرأة وفي تغيير ظروف التمييز القائمة، ولا يعود هنالك ضرورة لاستخدامها.

نبذة عن المؤلفة خديجة الحباشنة أبو علي :

- **باحثة مستقلة في قضايا المرأة والنوع الاجتماعي.**
- **مستشارة لعدد من مراكز البحث والمنظمات الإقليمية والدولية.**
- **محاضرة في علم النفس / جامعة القدس.**
- **عضو الأمانة العامة للاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، وعضو المجلس الوطني الفلسطيني.**
- **عملت في مجال الإعلام والإنتاج والإخراج السينمائي.**
- **لها كتابات عديدة في مجال البحث العلمي، والنص الأدبي والمقال**

لدى مناقشة فكرة اعتماد كوتا للنساء، يطرح بعض المتحذلقين أسئلة بهدف السخرية، لماذا لا يكون هنالك كوتا أيضاً للبيض أو للسمر أو لقصار القامة أو الذين يعانون من السمنة ؟

وللرد على مثل هذه الأقوال التي تدل على مدى التمييز الموجود في الواقع، البالغ حد السفاهة ، أقول : يعين الذكر[1] مسؤولاً منذ ولادته، في البيت على أخواته، ثم على زوجته، ثم أنظروا إلى كل المسؤولين والقيادات في بلادنا وفي العالم، ترون بينهم الطويل والقصير والنحيف والسمين، وترون الأبيض والأسمر والأحمر، بل إذا دققتم جيداً ستجدون بينهم كثير من المتخلفين عقلياً. الأمر الوحيد النادر الوجود بينهم هو النساء. فالتمييز ضد النساء هو أكثر وأوسع أنواع التمييز انتشاراً. إنه الوباء الذي يشوه قيمة الحياة ومعناها.

[1] أقول الذكر وليس الرجل، لأن الرجولة في لسان العرب صفة تطلق على الإنسان القادر على التصرف الفوري أي القادر على الارتجال ، ويقال فلان رجل وفلانة رجلة .